تأثير ظاهرة عمالة الأطفال في الأمن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣ : مقاربة تحليلية جغرافية

روز نزار أحمد[١] **منتصر مجيد حميد**[٢]

rose.nezar2201@copolicy.uobaghdad.edu.ia
montaser.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

تُمثل ظاهرة عمالة الأطفال واحدة من أشد القضايا خطورة على الأمن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣، نظراً لما تحمله من أبعاداً سياسية، أمنية، اجتماعية، اقتصادية مشتركة، فهي تعد تجسيداً واضحاً للأزمات الهيكلية التي عصفت بالمجتمع العراقي منذ الثمانينيات وازدادت حدتها بعد الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، إذ أنتج تراكم الحروب والعقوبات الاقتصادية والأزمات المؤسسية بيئات هشة يتصدرها الفقر والبطالة، وضعف المنظومة التعليمية، وانعدام برامج الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، الأمر الذي دفع العديد من الأسر العراقية إلى إشراك أطفالها في سوق العمل لمواجهة الضغوط الاقتصادية، وما يفاقم من خطورتها أنّ انتشارها لا يقتصر على إضعاف مقومات التنمية فحسب، بل يمتد ليكون تهديداً مباشراً للأمن الوطني، وذلك عبر إنتاج أجيال تفتقر إلى التعليم والتأهيل، ما يجعلها أكثر عرضة للاستغلال من قبل جماعات مختلفة في مجال الجريمة المنظمة أو التطرف أو سوق العمل غير المنظم.

يسعى هذا البحث إلى تحليل هذه ظاهرة عمالة الأطفال في أبعادها المتعددة، وذلك من خلال التركيز على التباين في نسب انتشارها بين المحافظات العراقية

[١] باحثة في مرحلة الماجستير/ جمهورية العراق/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية.
[٢] أستاذ دكتور/ جمهورية العراق/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

عبر السنوات المختلفة، مع التأكيد على أن عمالة الأطفال لا يمكن فهمها بمعزل عن سياقاتها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وذلك عبر إطار تحليلي متعدد المستويات يمزج بين الإحصاء، الدراسة التاريخية، السياسية، الأمنية، والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: عمالة الأطفال، الأمن الوطني، التأثير، التوزيع الجغرافي.

The Impact of Child Labor on Iraqi National Security after 2003: An Analytical and Geographical Approach

Rose Nazar Ahmed[3] **Muntasser Majeed Hamed**[4]
rose.nezar2201@copolicy.uobaghdad.edu.ia
montaser.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract

The phenomenon of child labor represents one of the most critical issues threatening Iraq's national security after 2003, given its intertwined political, security, social, and economic dimensions. It constitutes a clear manifestation of the structural crises that have afflicted Iraqi society since the 1980s and intensified following the U.S. invasion in 2003، The accumulation of wars, economic sanctions, and institutional failures produced fragile environments marked by poverty, unemployment, the deterioration of the educational system, and the absence of social protection programs for vulnerable groups. These conditions compelled many Iraqi families to push their children into the labor market as a coping strategy against economic pressures، What makes this phenomenon even more alarming is that its impact extends beyond

)3(Master's Candidate / Republic of Iraq/ University of Baghdad / College of Political Science.
)4(Prof. Dr. / Republic of Iraq / University of Baghdad / College of Political Science.

undermining the foundations of development to posing a direct threat to national security by producing generations deprived of education and vocational skills, rendering them more vulnerable to exploitation by various groups in crime, extremism, or the informal labor market This research seeks to analyze the phenomenon in its multiple dimensions, focusing on the disparities in child labor rates across Iraqi provinces over different years، It underscores that child labor cannot be understood in isolation from its broader historical, political, economic, and social. Keywords: Child Labor, National Security, Impact, Geographical Distribution.

المقدمة:

شهد العراق تحولات جذرية منذ الثمانينيات، بدءاً بالحرب العراقية– الإيرانية، وسنوات الحصار الاقتصادي (١٩٩٠) وآثاره على المجتمع، وصولاً إلى ما بعد الغزو الأمريكي على العراق في العام ٢٠٠٣ وما خلفه من انهيار في مؤسسات الدولة وزيادة موجات العنف والنزوح والتهجير، تزامناً مع ضعف الآليات التشريعية والمؤسسية المعنية بمعالجة الأزمات، الأمر الذي أنعكس سلباً على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ليُشكل الأطفال الفئات الأكثر ضرراً وانتهاكاً من بين فئات المجتمع ككل، إذ دفعت هشاشة الظروف الاقتصادية وضعف برامج الحماية المؤسسية العديد من الأسر إلى اللجوء لإشراك أطفالها في أعمال تتسم بالخطورة وتفتقر للحد الأدنى من معايير السلامة والإنسانية، لتخرج هذه الظاهرة من كونها قضية اجتماعية إلى تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني العراقي بشقيه القومي والإنساني لما تُخلفه من فقر وبطالة، وإضعاف للموارد البشرية، زيادة مظاهر الجنوح والجريمة في المجتمع، تفاقم مظاهر استغلال الأطفال العاملين سواء أكان استغلال جنسي، ترويج وتجارة الممنوعات، التجنيد في النزاعات المسلحة، حرمان الأجيال من فرص التعليم، وتقويض مسارات التنمية المستدامة على المدى البعيد.

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث بكونه يتناول أحدى القضايا الأشد خطورة في المجتمع العراقي، لما لها من مُخلفات مباشرة تتجاوز الأمن الاجتماعي لتشمل الامن الوطني ككل، ولا تقتصر أهميته على رصد حجم انتشار عمالة الأطفال فحسب، بل تمتد إلى تحليل هذه الظاهرة في سياقها البنيوي بوصفها نتيجة لتداخل عوامل مختلفة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مما يستوجب لفت أنتباه المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الطفل، لغرض صياغة استراتيجيات عملية لمعالجة هذه الظاهرة والحد من آثارها.

إشكالية البحث: تتضمن إشكالية البحث تساؤل رئيس وهو: إلى أي مدى يشكل انخراط الأطفال في سوق العمل تهديدًا للأمن الوطني العراقي، وكيف أسهمت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ في تعميق هذه الظاهرة وتوسع نطاقها؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ عمالة الأطفال في العراق لا تُعد انعكاساً مباشراً للفقر أو البطالة فحسب، بل هي نتاج تداخل معقد بين عوامل بنيوية وسياسية وأمنية واجتماعية، في ظل غياب فاعلية الأطر القانونية والمؤسساتية المسؤولة عن الرقابة والرصد والتوثيق للظاهرة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهجية تمزج بين المنهج الوصفي – التحليلي لبيان واقع الظاهرة الراهن استنادًا إلى البيانات الإحصائية والتقارير الدولية، إضافة إلى المنهج المقارن الذي أتاح قراءة التباينات الجغرافية والزمنية للظاهرة عبر المحافظات والسنوات، كما اعتمد البحث على المنهج النظمي الذي ينظر للظاهرة بكونها نظامًا مترابط الأبعاد تتداخل فيه العوامل السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمر الذي أتاح مقاربة شمولية للظاهرة عبر تحليل مدخلاتها ومخرجاتها وتأثيرها على الأمن الوطني والتنمية في آن واحد.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لظاهرة عمالة الأطفال والأمن الوطني العراقي

أولاً- تعريف العمل والعمالة:

(العمل) هو مجهود يتطلب قوة عقلية أو بدنية، و يشمل التأثير على الجوانب المادية وغير المادية، بغية الوصول إلى هدف اقتصادي ذو نفع، بالإضافة إلى كونه وظيفة اجتماعية تعكس شخصية الفرد،(بدوي ١٩٨٢، ٢٣٦)، **و(العمالة)** هي ممارسة النشاط الاقتصادي عبر فترة زمنية معينة، مقابل أجر أو ربح نقدي أو عيني خلال فترة الإسناد الزمني المحددة(الامم المتحدة ١٩٨٧، ٢١)، وإما مصطلح "عمالة الأطفال" (child labor) فهو العمل الذي ينتزع من الأطفال طفولتهم وإمكاناتهم وكرامتهم، ويؤثر سلباً على نموهم البدني والعقلي، ويشير إلى (العمل الذي يشكل تهديدًا وخطرًا على الأطفال من الناحية، العقلية، أو الجسدية، أو الأخلاقية، أو الاجتماعية، – العمل الذي يعيق تعليمهم من خلال حرمانهم من حقهم في الالتحاق بالتعليم، أو إجبارهم على تركه مبكرًا، أو لزامهم بمحاولة الجمع بين الدراسة والعمل الشاق الطويل (International labor Organization 2024) .

ثانياً- تعريف الأمن الوطني: يعد مفهوم الأمن الوطني من أكثر المفاهيم تعقيداً في التحليل العلمي، نظراً لما يتميز به من طبيعة متغيرة ومركبة، ويعود ذلك إلى استمرار تعرض الأمن لمختلف التهديدات المباشرة وغير المباشرة، وباختلاف أنواعها وتوقيتها، سواء أكانت تمس أمن الدولة، أو أمن الفرد، أو النظامين الاقليمي والدولي(الدراجي 2018، ١٤)، لذا يُشير مصطلح الأمن إلى تحقيق حالة من الطمأنينة، وازالة الخوف، في الجوانب النفسية (المعنوية)، والجسدية (المادية)، نطراً لأن الشعور بالأمان يمثل قيمة إنسانية تطمح إليها جميع البشرية دون استثناء(

الدويري ٢٠١٣، ٦٦)، وقد تجاوز مفهوم الأمن نطاقه التقليدي العسكري، الذي يركز على حماية الدولة وشعبها وحدودها من العدوان الخارجي، ليشمل نطاقاً عالمياً، الذي يعنى بأمن الإنسان أينما كان، وأمن وحماية الكوكب من المخاطر البيئية، لذا يُشير مفهوم الأمن الوطني إلى قدرة الدولة على حماية أراضيها، والحفاظ على مواردها الطبيعية، ونظمها باختلافها الاجتماعية منها أو السياسية. (البداينة ٢٠١١، ٢٢-٢٤) .

المبحث الثاني

التوزيع الجغرافي لظاهرة عمالة الأطفال في العراق بعد العام ٢٠٠٣ (تحليل مناطقي)

ترسم لنا الإحصاءات صورة تتمثل في ازدياد حجم الظاهرة بعد العام ٢٠٠٣، ويعود ذلك لسلسلة الحروب التي عانى منها المجتمع العراقي، والتي أدت إلى تفاقم معدلات التهجير والتفكك الأسري وتركت نظام تعليم متخلف نجم عنه ازدياد في معدلات التسرب المدرسي، بالإضافة إلى ضعف المنظومة التشريعية والمؤسسية والذي نتج عنها تنامي البطالة والفقر في المجتمع، مما أضطر بعض الأسر إلى تشغيل أطفالهم لتسديد جزء من المتطلبات المعيشية للعائلة(خضير ٢٠١٨، ٤-٦) ، وكما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (١): نسب عمالة الأطفال للفئة العمرية (٦-١٤) سنة من مجموع السكان بحسب محافظات العراق لسنتي (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

التسلسل	المحافظة	نسبة عمالة الأطفال للعام ٢٠٠٦	نسبة عمالة الأطفال للعام ٢٠٠٨
١	نينوى	%٤,٤	%٣,٥
٢	كركوك	%١٣	%٦
٣	ديالى	%٢,٣	%٣,٤
٤	الأنبار	-	%٥,٩
٥	بغداد	%٢,٩	%٨,٢

٦	بابل	%١٤,٢	%١١,٥
٧	كربلاء	%١,٩	%٤,٦
٨	واسط	%٩,٩	%٩,٩
٩	صلاح الدين	%٨,٥	%١١,٧
١٠	النجف	%٢,٥	%٤,٢
١١	القادسية	%٣,٧	%١٠,٩
١٢	المثنى	%٤,٤	%٣,٦
١٣	ذي قار	%١,٣	%١,٣
١٤	ميسان	%٤,٩	%٣,٤
١٥	البصرة	%١,٧	%٢,١
١٦	دهوك	-	%١,٤
١٧	اربيل	-	%٣,١
١٨	السليمانية	%٢,٤	%٣,٩

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٢٣، ٣٦)

بلغ عدد سكان العراق في العام ٢٠٠٦ (٢٦,٧٨٣,٣٨٣) مليون نسمة، بينهم (٣٩,٧%) ضمن الفئات العمرية (٠-١٤)، وأن (٥,٣٩٨,٦٤٥) مليون نسمة منهم ذكوراً، و(٥,٢٣١,٧٦٠) إناث(Iraq People 2006)، وفي العام ٢٠٠٨ بلغ عدد سكان العراق (٢٨,٨) مليون نسمة، بينهم (١٣,٨) مليون نسمة ممن هم دون سن ١٨ عام أي ما نسبته (٤٧,٩%) من إجمالي سكان العراق(Child Soldiers International 2008) ، ويشير الجدول رقم (١) إلى إن بعض المحافظات شهدت انخفاضًا ملحوظاً في عمالة الأطفال ومنها محافظة كركوك ومحافظة بابل، بينما سُجلت محافظات أخرى ارتفاعًا في عمالة الأطفال متمثلة بمحافظة القادسية، صلاح الدين، وبغداد وهو ما قد يعكس تأثير النزوح الداخلي وتزايد الفقر الحضري، مع استمرار التباين الإقليمي، إذ بقيت المعدلات مرتفعة في المحافظات الزراعية وشبه الريفية، بينما حافظت بعض المحافظات الحضرية أو الغنية بالموارد على نسب منخفضة مثل محافظة دهوك (١,٤٪) وأربيل (٣,١٪) والبصرة (٢,١٪).

الجدول رقم (٢): التوزيع العددي والنسبي لعمالة الأطفال في العراق (٥-١٤ سنة) حسب النوع الاجتماعي لعام ٢٠١١

الفئة	عدد الأطفال	النسبة المئوية
الذكور	٣٢٢١٣	%٧,٩
الإناث	٣٠٩٢٧	%٥,٩
الإجمالي/ النسبة المئوية	63,140	%6.8

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط ٢٠١٢، ٧٠)

يظهر التركيب العددي للأطفال العاملين في الجدول رقم (٢) أن أجمالي الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية (٥-١٤) في العام ٢٠١١ قد بلغ (٦٣,١٤٠) أي ما نسبته (٦,٨%).

الجدول رقم (٣) : نِسَب عمالة الأطفال حسب المحافظة للفئتَين العمريتين (٥-١١ و١٢-١٤) مع إجمالي الفئة (٥-١٤) محسوبًا بالمتوسط الحسابي البسيط ، للعام ٢٠١٣

المحافظة	١١ سنة (%) ٥-	سنة (%) ١٢-١٤	الإجمالي ٥-١٤ سنة (%) (متوسط بسيط)
دهوك	2.5	5.7	4.1
نينوى	2.1	6.5	4.3
السليمانية	1.3	2.2	1.8
كركوك	2.7	7.3	5.0
أربيل	1.9	2.1	2.0
ديالى	1.6	4.5	3.0
الأنبار	7.3	5.0	6.2
بغداد	4.8	6.4	5.6
بابل	3.1	9.1	6.1
كربلاء	4.0	3.9	4.0
واسط	4.4	10.7	7.5
صلاح الدين	6.9	12.3	9.6
النجف	8.7	15.0	11.8
القادسية	12.6	15.0	13.8
المثنى	11.1	5.4	8.2
ذي قار	7.8	7.4	7.6
ميسان	12.1	21.0	16.6
البصرة	16.2	6.2	11.2
متوسط المحافظات (غير مُرجّح سكانيًا) لإجمالي ٥-١٤ بالمتوسط البسيط	6.17	8.09	٧,١٣

المصدر: (المفوضية العليا لحقوق الإنسان ٢٠١٤، ١٦٤-١٦٥)

يظهر الجدول رقم (٣) أن متوسط المحافظات غير المُرجح سكانياً (المتوسط الوطني) قد بلغ (٧,١٣%) في العام ٢٠١٣، أي بارتفاع طفيف عن العام ٢٠١١، وسُجلت محافظات عديدة نسب مرتفعة متمثلة بمحافظة ميسان، القادسية، النجف، البصرة، بينما سُجلت محافظات أخرى نسب متدنية متمثلة بمحافظة السليمانية، أربيل، ديالى، إلى جانب ذلك سُجلت الفئة العمرية (٥–١١) سنة (متوسط ٦,١٧%)، بينما سُجلت الفئة (١٢–١٤) سنة (متوسط ٨,٠٩%) بالإضافة إلى انخفاض عمالة الأطفال في محافظات إقليم كردستان وزيادة هذه الظاهرة في المحافظات الوسطى والجنوبية، مع الإشارة إلى أن عدد سكان العراق في العام ٢٠١٢ قد بلغ (٣٣,٦٥٤,٨٤٢) مليون نسمة، وأن الأطفال دون سن ١٥ عامًا شكّلوا حوالي (٣٩,٤%) من إجمالي السكان في هذا العام. (World Bank 2025)

الجدول رقم (٤) نسب عمالة الأطفال للفئة العمرية ٥–١٤ سنة في محافظات العراق خلال الأسبوع الأخير للعام ٢٠١٨

	الأطفال الذين شاركوا في أنشطة اقتصادية لإجمالي عدد الساعات خلال الأسبوع الأخير				
	لأقل من عتبة الساعات المحددة للعمر	لمدة تساوي عتبة الساعات المحددة للعمر أو أكثر	الأطفال الذين يعملون في ظروف خطرة	عمالة الاطفال الاجمالية	عدد الأطفال المبحوثين في الفئة العمرية ٥-١٤ سنة
المجموع الاجمالي (العراق)	١,٩	٣,٤	٣,٥	٥,٠	٣٥,٢٠٢
الجنس					
ذكر	٢,٤	٤,٦	5.1	٦,٣	١٧,٨٩٠
انثى	١,٣	٢,٢	1.9	٣,٦	١٧,٣١٢
العمر					
٥-١١	٠,٤	٣,١	2.1	٣,٤	٢٥,٦٦٩
١٢-١٤	٥,٨	٤,٢	7.3	٩,٢	٩,٥٣٢
المنطقة					
منطقة حضرية	1.2	1.9	1.6	٢,٨	٢٣,٩١١
منطقة ريفية	3.3	6.6	7.7	٩,٥	١١,٢٩١
المحافظة					

دهوك	9.3	5.7	2.5	٦,٣	١,١٥٦
نينوى	1.6	1.8	2.8	٣,٤	٣,٥١٨
سليمانية	0.9	5.2	4.9	٥,٩	١,٦٠٠
كركوك	2.3	6.2	6.9	٨,٣	١,٥٣٣
أربيل	3.0	5.1	4.5	٦,٧	٢,٥١٣
ديالى	1.9	1.8	1.8	٤,٠	١,٨٦١
أنبار	1.6	2.1	3.1	٤,٠	١,٤٥١
بغداد	1.2	2.0	2.2	٣,٣	٥,٧٣٩
مركز	0.7	1.6	1.2	٢,٢	٣,٩٦٦
أطراف	2.3	3.0	4.6	٥,٧	١,٧٧٣
بابل	4.9	6.8	8.5	١٠,٥	١,٧١١
كربلاء	0.7	2.2	1.8	٢,٤	١,٠٥١
واسط	1.0	3.6	3.3	٤,٨	١,٢٢٩
صلاح الدين	1.0	2.7	2.9	٤,٦	١,٠٨٧
نجف	2.1	4.0	5.1	٦,٣	١,٣٧٧
قادسية	2.1	4.2	4.1	٦,٣	١,٠٣٨
مثنى	0.6	0.9	1.1	١,٨	١,٢٥٨
ذي قار	1.1	6.0	6.3	٧,٠	٢,٥١١
ميسان	1.0	3.8	3.6	٥,٦	١,٦٠٠
بصرة	1.0	1.8	1.2	٣,٣	٢,٩٦٩
الإقليم					
كوردستان	3.8	5.3	4.2	٦,٣	٥,٢٦٩
وسط وجنوب العراق	1.5	3.1	3.4	٤,٧	٢٩,٩٣٣
الالتحاق بالمدرسة					
يلتحق/ تلتحق	1.7	3.1	3.0	٤,٤	٢٧,٦١٢
لا يلتحق/ تلتحق	2.4	4.6	5.4	٧,١	٧,٥٨٩

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء(اليونيسف) ٢٥٥،٢٠١٨-٢٥٦)

تشير بيانات الجدول رقم (٤) أن نسبة الأطفال العاملين الذكور مرتفعة مقارنة بالإناث وفي جميع الفئات، وتنتشر عمالة الأطفال في المناطق الحضرية بشكل أكبر من المناطق الريفية، والذي يعكس فرص التعليم المنخفضة وغياب العدالة في توزيع الخدمات والموارد، مما يعزز الشعور بالإقصاء واللامساواة، وسجلت محافظة نينوى وبغداد نسب مرتفعة من الأطفال العاملين بين بقية المحافظات، بينما سجل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس نسب أعلى في الفئات التي تعمل بعدد ساعات محددة وأكثر، وذلك يُشير إلى تأثير العمالة في التسرب من التعليم. علماً أن عدد

سكان العراق في العام ٢٠١٨ بلغ (٤٠,٢٦٥,٦٢٤) مليون نسمة، من بينهم أجمالي نسبة الأطفال ممن هم دون ١٨ عامًا حوالي (٤٣%).(World Bank 2006)

الجدول رقم (٥) التوزيع العددي لعمالة الأطفال التي تم رصدها في الزيارات التفتيشية للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤ حسب المحافظات

المحافظة	عدد الأطفال العاملين (دون سن ١٥) في العام ٢٠٢٢		عدد الأطفال العاملين للفئات (١٥-١٨) في العام ٢٠٢٢		عدد الأطفال العاملين (دون سن ١٥) في العام ٢٠٢٣		عدد الأطفال العاملين للفئات (١٥-١٨) في العام ٢٠٢٣		عدد الأطفال العاملين (دون سن ١٥) في العام ٢٠٢٤		عدد الأطفال العاملين للفئات (١٥-١٨) في العام ٢٠٢٤	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
بغداد	92	-	278	-	٤٠	١	٢٦٩	٦	٢٢	٦	٢٢٢	-
صلاح الدين	-	-	-	-	٤	-	٣	-	١٠	-	٤	-
ديالى	-	-	20	-	-	-	٣١	-	-	-	١٠	-
كربلاء	11	-	10	-	-	-	٣٤	-	-	-	١٤	-
ذي قار	2	-	8	-	-	-	٤	-	-	-	٤	-
القادسية	-	-	-	-	٦	-	٤	-	١	-	٧	-
النجف	2	-	10	-	-	-	٢٦	-	-	-	١٦	-
المثنى	2	-	10	-	-	-	١٤	-	-	-	١٤	-
ميسان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
واسط	1	-	12	-	٢	-	١٤	-	٣	-	١٧	٧
البصرة	-	-	9	-	-	-	١٦	-	-	-	٦	-
الأنبار	-	-	15	-	٥	-	٩	-	-	-	١٩	-
بابل	-	-	60	-	٢	-	٢٤	-	-	-	٧	-
نينوى	-	-	114	1	-	-	٧٩	٩	-	-	٣٧	٥
كركوك	1	-	50	1	-	-	٩٦	-	٩	-	١٦٠	٤
المجموع	111	-	596	2	٥٩	١	٦٢٣	١٥	٤٥	٦	٥٣٧	١٦

المصدر: (التقرير السنوي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ٢٠٢٤)

سجلت محافظة بغداد المرتبة الأولى في كلا الفئتين ولجميع السنوات من حيث عدد الأطفال العاملين، إذ بلغت في العام ٢٠٢٢ على سبيل المثال (٢٧٨) طفلاً ذكراً عاملاً في الفئة (١٥-١٨ سنة) مقابل (٩٢) في الفئة (دون ١٥ سنة)،

لتتصدر باقي المحافظات بفارق ملحوظ، إما على مستوى الاتجاهات الزمنية، يُلاحظ انخفاض طفيف في أعداد العاملين دون سن ١٥ سنة بين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، إذ تراجعت من (١١١) طفلاً إلى (٥٩) طفلاً فقط، بينما بقيت أعداد الفئة (١٥–١٨ سنة) مرتفعة نسبيًا، تحديداً في بغداد ونينوى وكركوك، بينما يظهر العام ٢٠٢٤ توسّعًا في جمع البيانات وفي جميع الفئات، بينما الجنس يُظهر تفاوتًا كبيرًا، حيث يتركز العمل بشكل شبه كامل بين الذكور، مع أعداد محدودة للإناث.

المبحث الثالث

التحولات البنيوية وأوضاع الأطفال في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٥)

يُمثل تتبع عمالة الأطفال في العراق عبر الفترات الزمنية (٢٠٠٣–٢٠٢٥) ضرورة علمية لفهم ديناميكيات الأزمات الاقتصادية والسياسية التي أفضت إلى ترسيخ هذه الظاهرة، وذلك عبر تحليل مجمل التحولات البنيوية التي شهدها العراق بدءاً من تداعيات ما بعد العام ٢٠٠٣ وما صاحبها من فراغ مؤسسي، وصولاً إلى مخلفات تنظيم (داعش) الإرهابي وانتهاءً بجائحة كورونا وذلك لتكوين فهم شامل حول آليات الدفع الهيكلي التي ساهمت في تطبيع عمل الأطفال داخل المجتمع.

أولاً_ المتغيرات البنيوية وأوضاع الأطفال في العراق للمدة (2003–٢٠١٢):

شهد العراق تصاعدًا تدريجيًا في عمالة الأطفال نتيجة تراكم الأزمات المتمثلة بالحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) وما تلاها من عقوبات وحصار اقتصادي (١٩٩٠) أنهك قدرات الدولة، ومن ثم الغزو الأميركي في العام ٢٠٠٣ الذي عزز الانقسامات وأسهم في خلق فراغاً أمنياً(حكمت ٢٠٢١ ، ٣٧٧)، إذ أستند النظام السياسي على محاور الانقسام الطائفي والعرقي، وكان من المُفترض أن يحقق الاستقرار إلا أن اعتماد المحاصصة في تقاسم السلطة انعكس سلبًا على أدائه، فتحولت برامجه إلى أدوات لخدمة مصالح القادة والأحزاب بدلاً من المصلحة

العامة(Hameed 2020, 346-361)، إذ تم تسريح آلاف الموظفين وحُرمت العائلات من مصادر الدخل وتراجع الدعم الاجتماعي، وفي تقرير صادر عن البنك الدولي أشار إلى أن معدل الفقر في العراق للعام ٢٠٠٤ قد بلغ (٣٧%)، بينما ارتفعت البطالة إلى أكثر من (٢٨%)، (World Bank 2006, 13) وبلغ معدل الفقر (٢٢,٤%) في العام ٢٠٠٧، وارتفع إلى ما يقارب (٣٨,٩%) في المناطق الريفية(World Bank 2014) ، ما شكّل ضغطًا كبيرًا على الفئات الهشة في المجتمع، إلى جانب ذلك أدت سلسة النزاعات المسلحة في العام ٢٠٠٦ على أثر تفجير مرقد الأماميين العسكريين في سامراء إلى إشعال فتيل العنف والاقتتال الطائفي داخل البلاد، وتعميق أزمة الهوية التي تعد أحد العوامل الرئيسية في تفاقم الانقسامات الطائفية(حسن ٢٠١٥ ، ٦٠-٦٤)، يشير ذلك إلى أن الطائفية غدت إحدى المسلّمات نتيجةً لطبيعة القيادات التي تولت السلطة، والتي افتقرت إلى القدرات اللازمة والكفاءة لتفادي اندلاع الصراع القائم على الهوية (Hameed 2022,110-129)، إذ غدت نتاج لممارسات الحكم الاستبدادي للنظام السابق في العراق، حيث ترك حالة صراع مستمرة مع القوى المعارضة، (Hameed 2022, 1-24) الأمر الذي نتج عنه ظهور جماعات إرهابية قامت بموجة من أعمال العنف حتى أضحى فيها الشارع العراقي مسرحاً للاقتتال، وأبعاد الأفراد بالقوة من منازلهم واضطرارهم لمغادرة البلاد أو النزوح إلى محافظات أخرى نتيجة لانعدام الأمن(International Organization for Migration 2006)، بالتزامن مع تراجع أداء وكالات التنشئة الاجتماعية وتحول بعضها إلى حواضن لدعم وترويج الأفكار المتطرفة، مما ساهم في تعميق الأزمة المجتمعية(جواد ٢٠١١، ١٣٢)، تركت حركات التهجير هذه آثار اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد تحديداً للأطفال في المناطق غير الآمنة ومخيمات النزوح، إذ أصبحوا فريسة سهلة لشبكات الاستغلال والعمالة القسرية، ووفقاً لما جاء ذكره في تقارير العام ٢٠٠٦

و٢٠٠٩ الصادرة عن مكتب العمل الأمريكي (ILAB)، أن العديد من الأطفال في العراق قد تم استغلالهم في أسوأ اشكال عمالة الأطفال متمثلة في أعمال جمع النفايات والباعة المتجولين ومهن خطرة وغير آمنة، كما ورد عن استخدام الأطفال في الأعمال الجنسية والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة في أنشطة إجرامية(Bureau of International Labor Affairs 2006) .، وتُشير إحصائيات صادرة عن الهلال الأحمر العراقي إلى إن إجمالي عدد المهجرين داخلياً قد بلغ (٢,١٩٨,٨٠٤) فرداً مع نهاية أكتوبر/٢٠٠٧، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة أن حوالي (٣) ملايين عراقي هاجروا من وطنهم خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩(السعيد ٢٠١٨، ١٠٦)، وبحلول العام ٢٠١١ بلغ عدد الأسر النازحة حوالي (١٩٣,٩٤٢)، أي ما يُشكل نسبة (٤%) من أجمالي عدد السكان (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ٢٠١٢، ٩٥) ،مما أدى إلى تعاظم انخراط الأطفال في العمل داخل الأسر المتأثرة بالنزاعات المسلحة، نتيجة لعوامل عدة على مستوى الأسرة متمثلة بفقدان أحد الأبوين أو انعدام دخل الأسرة، وفي سياق تحليل البيئة الديموغرافية للتعليم في العراق، تعرض هذا القطاع إلى أضرار بالغة عقب العام ٢٠٠٣، إذ تم تدمير آلاف المدارس أو تحويلها إلى ثكنات عسكرية مع غياب مناهج التدريب والتأهيل للمعلمين، مما أدى إلى انخفاض جودة التعليم وزيادة أعداد المتسربين من المقاعد الدراسية، وفي تقارير صادرة عن اليونيسف ذُكرت فيها أن أكثر من مليوني طفل لم يكونوا ملتحقين بالمدارس بحلول العام ٢٠٠٦) (UNICEF 2014 ، فضلاً عن ذلك، بلغت نسبة الأطفال في الفئة العمرية (٦-١١ سنة) الذين كانوا خارج النظام التعليمي نحو (١٢%) من أجمالي نسبة الأطفال (٣٥,١%) في العام ٢٠١١. (مركز سياسات التعليم والبيانات 2018).

ثانياً: المتغيرات البنيوية وأوضاع الأطفال في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٩):

١- اختلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تمدد (داعش) الإرهابي: كان لتصاعد العمليات الإرهابية في العام ٢٠١٤ والذي تجسد في سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على عدد من المحافظات العراقية انتكاسة واضحة في وظيفة الدولة الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية، إذ شهدت البلاد خلال سيطرته ارتفاع في أعداد الضحايا لتصل إلى أكثر من (٦٧,٠٠٠) الف عراقي مع تزايد معدلات الفقر بشكل ملحوظ لتصل إلى (٢٢,٥%) في العام ٢٠١٤ بعد أن كانت (١٨,٩%) في العام ٢٠١٢(الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط ٢٠١٨، ١٦)، وشهد الاقتصاد غير النفطي انكماشًا ملحوظًا بعد العام ٢٠١٤، مما أدى إلى فقدان ما يُقارب (٨٠٠,٠٠٠) وظيفة، بينما ارتفعت نسب البطالة بين الشباب إلى نحو (٣٦ %) بحلول عام ٢٠١٦، وتحديداً في المناطق المتأثرة بالنزاع(International Labor Organization 2019)، وعلى الرغم من حدوث تحسن طفيف لاحقًا، إلا أن معدّلات الفقر بقيت مرتفعة لتشمل ما يقارب (٢٠%) من السكان في العام ٢٠١٧ مع تفاوت حاد في مناطق النزوح والمناطق الشمالية(World Bank 2018)، مما أدى إلى تفاقم الفئات الهشة في المجتمع (الفقراء، الأرامل، الأيتام، المعاقين)، مع بلوغ حجم الدين العراقي في العام ٢٠١٨ حوالي (١٠٠) مليار دولار أمريكي، وهو ما تسبب في عجز الموازنة العامة بنسبة (٨,٤%)، وقد أنتجت تلك الظروف هشاشة مركبة في ظل عجز الدولة عن تحقيق الأمن الغذائي وتقديم الخدمات للمواطنين متمثلة بالصحة، التعليم، الكهرباء، الماء، فرص العمل، مما ساهم في تنامي معدلات البطالة والفقر، بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي والإداري، وسيادة الولاءات الفرعية وتراجع سلطة القوانين التي تحمي حقوق الأطفال (وزارة التخطيط ٢٠١٨، ١٩)، وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، مثل النزوح الداخلي في ظل سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي أحد أبرز مظاهر التفكك الاجتماعي في البلاد، إذ أدى احتدام العمليات العسكرية، واستهداف التجمعات

السكنية إلى اضطرار أكثر من (١,٤١) مليون فرد للنزوح داخليًا حتى ديسمبر ٢٠١٩، منهم ما يقارب (٦٦٥,٠٠٠) ألف طفل دون سن ١٨ عامًا(UNICEF 2019)، وكشفت الأمم المتحدة في تقرير لها يغطي الفترة من ١/تموز ٢٠١٥ إلى ٣١/تموز ٢٠١٩، أن جرائم مروعة ارتُكبت بحق الأطفال خلال الحرب ضد تنظيم (داعش) الإرهابي في العراق، مثل تجنيد الأطفال، التشويه، الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، الاختطاف، واستُخدم هؤلاء الأطفال في الأنشطة القتالية وتنفيذ الهجمات الانتحارية.(L'Osservatorio 2020)

٤- تنامي ظاهرة التسرب المدرسي في ظل تفكك المنظومة التعليمية: لعبت أحداث سيطرة (داعش) الإرهابي دوراً مفصليًا في تفاقم نسب التسرب المدرسي، إذ تم إغلاق أكثر من (٧,٠٠٠) مدرسة في محافظات نينوى، الأنبار، صلاح الدين، وحُرم مئات الآلاف من الأطفال من حقوقهم في التعليم، وذكرت اليونيسف في منتصف العام ٢٠١٦، أن ما لا يقل عن (٣,٥) مليون طفل في سن الدراسة كانوا غير ملتحقين في التعليم(Global Coalition to Protect Education from Attack 2016)، نتيجة للنزاعات، النزوح، فضلاً عن تحول المناهج التعليمية تحت سيطرة (داعش) الإرهابي إذ قام بفرضها وتلقينها لأطفال المناطق المتأثرة بالنزاع، وقد ترك ذلك آثاراً نفسية واجتماعية على هؤلاء الأطفال وشجع على تجنيدهم واستغلالهم من قبل التنظيم الإرهابي لتأدية مهام تخدم عملياته، خاصة وأن مؤشرات التعليم لم تشهد تقدماً في تلك الفترة، مع استمرار الارتفاع في مستويات الأمية والذي عمل على تهديد المنظومة التربوية وعمق من فرص استغلال الأطفال، إذ ارتفعت معدلات التسرب من مقاعد التعليم الابتدائي من (١,٨٪) في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ما نسبته (٣,٠٪) في الأعوام ٢٠١٩/٢٠١٨، واسهم التسرب المدرسي خلال هذه الفترة في توسّع ظاهرة عمالة الأطفال، مع تسجيل أعلى نسب التسرب في محافظات نينوى، الأنبار، صلاح

الدين، وذلك لكونها مناطق متأثرة بالنزاع المسلح.(Ministry of Iraq Education 2022)

٥- الضعف المؤسسي في تفعيل الالتزامات القانونية اللازمة لمواجهة عمالة الأطفال: على الرغم من مصادقة العراق على العديد من الاتفاقيات المعنية بحماية الأطفال متمثلة باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، و اتفاقية حقوق الطفل (CRC)، إلا أن تنفيذ ما جاء في هذه الاتفاقيات بقي محدود أو غير فعال، إذ لا يزال هناك ضعف في الإطار القانوني العراقي لحماية الأطفال من العمالة بما في ذلك حظر الاتجار بالأطفال(International Labour Organization 2019)، وقد أشار تقرير صادر عن الوكالة الأوربية للجوء (EUAA) إلى أن وزارة العمل الأمريكية في العام ٢٠١٨ أصدرت تقرير يتناول نتائج عام ٢٠١٧، أفاد أن "الأطفال في العراق ينخرطون في أسوأ أشكال عمالة الأطفال بما فيها الإتجار بالبشر"، وأن "الأطفال العاملين يتعرضون للعنف الجنسي والاعتداء"، وفيما يتعلق بانتشار دعارة الأطفال في العراق، غالبًا ما تُعامل السلطات الأطفال المُستغلّين جنسيًا على إنهم مجرمين بدلًا من أن تُعاملهم كضحايا، وفي عائلات النازحين داخلياً تنتشر حالات كثيرة عن بيع فتيات في "زيجات مؤقتة"، كوسيلة لتسهيل الدعارة والترويج لها، إلى جانب ذلك، أشارت الوكالة في هذا التقرير إلى وجود العديد من الأطفال العاملين في مدينة البصرة وبغداد واربيل، إذ يعمل هؤلاء في أنشطة هامشية مثل البيع في الشوارع، التسول بحثاً عن الطعام ، ويتعرضون إلى الضرب اليومي والاعتقال العشوائي من قبل أجهزة الشرطة، بالإضافة إلى تعرضهم للابتزاز بشكل متكرر وتورطهم في شبكات إجرامية تقوم باستخدامهم في أعمال غير قانونية مثل ترويج المخدرات وبيعها في ظل غياب الرقابة القانونية European Union) Agency for Asylum 2021)

ثالثاً- المتغيرات البنيوية وأضاع الأطفال في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٥):

شهد العراق عبر الفترة الزمنية (٢٠٢٠-٢٠٢٥) سلسلة من التحولات البنيوية التي شملت النسيج السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، التعليمي، على حد سواء، فعلى الصعيد الاقتصادي، بلغ معدل الانكماش في الناتج المحلي حوالي (١١,٣%) في العام ٢٠٢٠، نتيجة للتراجع الحاد في الإيرادات النفطية وتداعيات الأغلاق التام المرتبطة بجائحة كورونا التي عطلت النشاط الاقتصادي، وأضعفت من قدرة برامج الحماية في الاستجابة للاضطرابات الاجتماعية المستجدة(المرصد الاقتصادي للعراق ٢٠٢١، ٦) وعلى الرغم من التعافي المحدود للنمو الذي بلغ (١,٣٪) في العام ٢٠٢١، إلا أن معدلات البطالة بقيت مرتفعة بحوالي (١٦-١٥٪)، (Macrotrends 2025) إذ دفعت هذه الأزمات الاقتصادية المتسلسلة العديد من الأسر إلى إشراك أطفالها في تداعيات السوق غير الرسمي والذي أنتهى بهم إلى بيئات عمل محفوفة بالمخاطر، وقد أشارت منظمة العمل الدولية في العراق (ILO) وذلك في تقريرها للعام ٢٠٢١ إلى أن نسبة الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية (٥-١٤) عامًا بلغت حوالي (٤,٨٪)، في حين لا يكمل (٧٨,٤٪) التعليم الابتدائي، بينما هنالك ما يقارب (٤,٢%) من الأطفال قد جمعوا بين العمل والمدرسة في الوقت ذاته(World Bank 2023)، وعلى صعيد المنظومة التعليمية، أشار تقرير صادر عن منظمة اليونيسف (UNICEF) في العام ٢٠٢٢ إلى أن نصف المدارس في البلاد بحاجة لإصلاحات ضرورية وعاجلة، بينما تعمل كل واحدة من بين ثلاث مدارس بنظام الورديات المزدوجة مما يُشكّل ضغطًا كبيرًا على جودة العملية التعليمية، إذ أسهمت هذه التحديات في تصاعد نسب التسرب المدرسي، تحديداً في المحافظات الهشة التي يُكثر فيها الفقر والحرمان (United Nations Iraq 2021)، في محافظة نينوى على سبيل المثال، أجرت لجنة الإنقاذ الدولية مسحاً في العام ٢٠٢٢ شمل (٢١١) أسرة في أحياء التسعين،

والانتصار، والعرباشية، والسماح، واليرجمة شرق الموصل، بالإضافة إلى ذلك، أجرت مسوحات إضافية مع (265) طفلًا تم تسجليهم على أنهم منخرطون في عمالة الأطفال في محافظة نينوى فقط، وأنهم يعانون من انقطاع طويل عن التعليم، نتيجة الحاجة المعيشية ومحدودية فرص إعادة الالتحاق بالمدرسة (International Rescue Committee 2023)،ويتناقض ذلك مع ما جاء ذكره في بيانات الجولات التفتيشية التي قامت بها شعبة عمالة الأطفال التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية التي سبق ذكرها، وفي السياق ذاته، أشار تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠٢٣ إلى أن المحافظات الجنوبية متمثلة بالبصرة، ميسان، ذي قار، تقع ضمن المناطق التي تشهد ارتفاع في نسب الأطفال العاملين في القطاع الزراعي وجمع النفايات والعمل الموسمي، وهي أنشطة مصنفة ضمن "أسوأ أشكال عمل الأطفال"، كما أحصى التقرير أن الأطفال في الجنوب يعملون في ظروف خطرة تتضمن التعرض للمواد الكيميائية ضمن أعمال الزراعة والصناعة بالطوب(U.S Department of Labor 2023) ومع ذلك، فأن البيانات الرسمية المعلنة، أظهرت أعداداً منخفضة للأطفال العاملين في المحافظات الجنوبية وكما هو موضح في الجدول رقم (٥)، وهذا ما يُثير عدة تساؤلات حول مدى دقة آليات الرصد والتوثيق الحكومي لعمالة الأطفال في تلك المحافظات، إذ هنالك فجوة واضحة بين ما ترصده المنظمات الدولية من أرقام ومؤشرات، وبين ما تُعلن عنه المؤسسات الحكومية.

المبحث الرابع

تأثير ظاهرة عمالة الأطفال في الأمن القومي العراقي بعد العام ٢٠٠٣

تمثل عمالة الأطفال في العراق أحد أبرز التحديات التي تهدد جوهر الأمن القومي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، لما تحمله من انعكاسات مباشرة على بنيته، إذ تتجاوز

آثارها البعد الاجتماعي والاقتصادي لتطال البعدين الأمني والسياسي معاً، لذا فإن دراسة آثارها الأمنية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية تمثل ضرورة كبيرة، وذلك لفهم طبيعة التهديدات الموجهة للأمن الوطني العراقي.

١- التأثير الأمني:

أ- الانجذاب إلى شبكات الجريمة المنظمة والجنوح: يوفّر الشارع وسيطًا لاستقطاب المجموعات الإجرامية للأطفال العاملين، إذ تتخذ من هؤلاء الصغار ادوات سهلة ورخيصة لأنشطة غير مشروعة باستخدامهم لترويج وتوزيع الممنوعات باعتبارهم ما زالوا قاصرين أو في أنشطة هامشية مثل (المسح على السيارات، نقل البضائع غير المشروعة، العمل في المقابر، مراقبة المحال، التصنع بالعاهات والأمراض والخداع) ما يفتح أمامهم مسارات أكثر خطورة نحو الجنوح والانغماس في الانشطة الاجرامية(حسين ٢٠٢١)، ففي البصرة، على سبيل المثال، أفادت التقارير بتعرض الأطفال الباعة المتجولين للضرب يوميًا على يد المارة والشرطة، وتعرضهم للابتزاز وهنالك حالات أُجبر فيها أطفال على بيع المخدرات من قبل عصابات أو شركات غير رسمية، إلى جانب ذلك تنتشر دعارة الأطفال في العراق، وغالبًا ما تُعامل السلطات الأطفال المُستغلّين جنسيًا كمجرمين بدلًا من أن تُعاملهم كضحايا(European Union Agency for Asylum 2021)، فضلاً عن تعرضهم للخطف الذي يعد أحد أخطر التهديدات الأمنية التي تواجه الأطفال العاملين، إذ يتم استغلالهم كأداة ابتزاز لتوفير مكاسب مالية غير شرعية وهو ما يُزعزع الأمن ويضعف ثقة المجتمع بأجهزة الدولة، إذ سُجلت في العام ٢٠١٠ أكثر من (٣١) حالات اختطاف للأطفال في العراق، غالبًا ما يكون المال هو العامل الرئيسي للخاطفين(خليفة ٢٠٢٥ ، ٦٠-٦١).

ب- تجنيد الأطفال على يد تنظيم (داعش) الإرهابي: أسهمت البيئة الأمنية غير المستقرة وضعف مؤسسات الدولة، وتنامي نفوذ الجماعات المتطرفة، في استقطاب أعداد كبيرة من الأطفال والزج بهم في النزاعات المسلحة، وهو ما أنعكس سلباً على الأمن الوطني العراقي (Vale 2018, 17-21)، إذ استثمر تنظيم (داعش) الإرهابي هشاشة البنية الاجتماعية وتراجع دور المنظومة التعليمية لتوجيه الأطفال نحو دائرة التجنيد مستخدماً أساليب متعددة كالإغراء المادي، والتلقين العقائدي المتطرف، وتقديم فرص بديلة في ظل غياب الرعاية المؤسسية للدولة، وعبّر التنظيم الإرهابي عن ذلك عبر تجنيد ما يُعرف ب"أشبال الخلافة" بحسب مسمياتهم، فقد أشار تقرير معهد الشرق الأوسط عن تجنيد ما يقارب (١,١٠٠) طفل في العراق تراوحت أعمارهم بين (٨ و١٥) عام خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧(Middle East Institute 2020) ، وأشار تقرير تابع لمشروع "Borgen" أن هنالك (١٠٩) حالات مؤكَّدة لتجنيد أطفال في العراق في العام ٢٠١٧، منها (٥٩) حالة نسبت إلى تنظيم (داعش) الإرهابي بالتحديد(The Borgen Project 2021)، وقد تم تصوير هؤلاء في مقاطع فيديو في معركة تحرير الموصل وهم يقومون بعمليات قتل مروعة مثل (قطع الرؤوس، الرمي بالرصاص، والتفجير)، وأن بعض هؤلاء الأطفال لم تتجاوز أعمارهم (١٢ عام) (محمود ٢٠٢٣، ٢٦٩-٢٧٠)، إذ انتشرت عمليات القتل والتفجيرات التي نفَذها هؤلاء الأطفال في مناطق عراقية متعددة، مما أدى إلى زيادة حالة الفوضى وضعف الاستقرار الداخلي(Almohammad 2018, 6-11)

٢- التأثير السياسي: انعكست عمالة الأطفال سلباً على الأمن الوطني العراقي من حيث تآكل الشرعية السياسية وغياب سياسات الحماية، إذ أن ضعف التدخلات الحكومية لمعالجة عمل الأطفال في البيئات الخطرة أضعف من شرعية الدولة وقوض من التزاماتها تجاه ضمان حقوق الفرد عامة والطفل خاصة وترسيخ مبادئ

العيش بحرية(Jabbar& Khalaf 2024, 3-19)، بالتزامن مع عجز الإطار القانوني العراقي عن تطبيق الأطر الكفيلة بحماية حقوق الأطفال وضمانها (وزارة العمل الأمريكية ٢٠٢٣) ، إذ أنعكس غياب سياسات الحماية والمراقبة المؤسسية الفعالة في انتشار الثقافة المتطرفة بين الأطفال العاملين، ما جعلهم أدوات تنفيذية بسيطة لمساعي جماعات متطرفة او شركات غير رسمية(وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ٢٠٢٣)، في السياق ذاته، تُعد سجون الأحداث في العراق من القضايا الأشد خطورة وتعقيداً لكونها ذات أبعاد سياسية وأمنية في الوقت ذاته، إذ تحولت من مؤسسات سياسية تعمل لإعادة التأهيل إلى بيئات خصبة لإعادة أنتاج التطرف، لاسيما في ظل وجود أعداد كبيرة من الأطفال المحتجزين على خلفيات جنائية مختلفة، وأن لاستمرار احتجاز هؤلاء الأطفال في بيئات مغلقة يُعزز من مناخات الاستقطاب ويتيح الفرصة لمختلف الشبكات الغير رسمية بتلقين الوافدين الجدد أيديولوجيات مشوهة وتبادل الخبرات العنيفة، إذ أن غياب الفصل بين المحتجزين الجنائيين العاديين وبين المحتجزين المتطرفين يؤدي إلى زيادة سرعة عملية التأثير، ويعكس مدى ضعف مؤسسات الدولة الإصلاحية عن أداء مهامها، مما يؤدي إلى تقويض ثقة المجتمع بالنظام السياسي ككل ومدى قدرته على حماية الأطفال. (صندي ٢٠٢٢ ، ٥٥-٥٧)

٣- التأثير الاجتماعي:

مثلت عمالة الأطفال واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في العراق، ويمكن الإشارة إلى أهم التأثيرات الاجتماعية لهذه الظاهرة على النحو الآتي:

أ- زيادة التسرب المدرسي وتفشي الجهل والأمية: يمثل التسرب من المدارس من أهم نتائج ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع العراقي، إذ يقضي دخول الأطفال في سوق العمل إلى حرمانهم من مواصلة استكمال تعليمهم عبر انصرافهم عن الدراسة

في سن مبكرة للعمل كمساعدين هامشيين(جغدلي ٢٠١٣، ٩٣)، وتشير بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-6) للعام ٢٠١٨ إلى أنّ نسب الأطفال العاملين في العراق ترتفع في المناطق الأشد فقرًا وبين الأطفال غير الملتحقين بالمنظومة التعليمية، مما يعكس هشاشة البنية الاجتماعية والتعليمية في المجتمع. (الجهاز المركزي للإحصاء(اليونيسف) ٢٠١٨، ٢٤٢.-٢٤٧).

ب- مخاطر الاستغلال الجنسي: هؤلاء الأطفال نتيجةً لصغر سنهم وضعف الحماية المؤسسية والأسرية المقدمة إليهم إلى جانب حاجتهم إلى المال والمأوى يصبحون عُرضة للإخضاع من قبل شبكات الاستغلال الجنسي(السيد أحمد ٢٠١٠) ، إذ أشارت مراجعة دولية صادرة عن منظمة (ECPAT) أن هنالك العديد من الأطفال في العراق وتحديداً الفتيات يتعرضون لأسوء أشكال الاستخدام الجنسي التجاري، لاسيما في البيئات الإنسانية الهشة ومخيمات الاحتجاز واللاجئين، ونتيجة للنزاع الذي شهده شمال ووسط العراق للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧) والذي سبب موجات نزوح وتهجير متعددة، فأن المجتمعات في إقليم كردستان مثلاً يواجهون مستويات عالية من الممارسات الاستغلالية متمثلة بالاستغلال الجنسي للأطفال من قبل مقدمي الخدمات، لاسيما أولئك الذين يعملون في مخيمات اللاجئين والنازحين داخليًا، بالإضافة إلى الاستغلال الجنسي للأطفال عن طريق الإنترنت وتشمل حالات تسجيل مقاطع فيديو لأجساد الأطفال أو أدائهم لأعمال جنسية يتم تداولها واستخدامها لتهديدهم ونظراً لعدم امتلاك الأطفال بطاقات هوية، فلا يمكنهم مغادرة المخيمات بشكل نهائي للحصول على الخدمات، إلى جانب ذلك، يتعرض العديد من الصبيان داخل المخيمات للتحرش الجنسي إذ لا يقتصر الأمر على الفتيات فقط(منظمة (ECPAT) الدولية ٢٠٢٤، ٨)، وعليه، فأن الاستجابة الفاعلة لتبعات الصراعات لا يمكن أن تقتصر على توزيع المساعدات

الاغاثية فحسب، بل تستلزم تلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين بوصفها أولوية ذات أهمية بالغة(غالب ٢٠٢٢، ١٢٤).

ج- انتشار الأمراض المُعدية والأوبئة في المجتمع: غالباً ما يعمل هؤلاء الأطفال في بيئات عمل غير آمنة وتفتقر إلى معايير الوقاية الصحية، الأمر الذي يُعرضهم لمختلف الأمراض والأوبئة ومنها الامراض الجلدية والجرب، الانيميا، البلهارسيا، الإيدز نتيجة لتعرضهم لمختلف الاعتداءات الجنسية، الملاريا نتيجة لتواجدهم في الأماكن العامة والحدائق وتعرضهم لمختلف أنواع الحشرات والبعوض، التهاب الكبد الوبائي، بالإضافة إلى الأمراض النفسية المتعددة مثل التخلف الأخلاقي والكآبة والعدوانية، وفي بيان مُشترك نُشر عن منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسف يُشير إلى أن العراق في العام ٢٠١٨ شهد ارتفاع في معدلات عمالة الأطفال أي في الوقت الذي ضُربت فيه جائحة كورونا العالم، وحتى قبل هذا العام كان هنالك حوالي (٧,٣%) من الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم (١٧-٥) عام في العراق، يعلمون في بيئات غير آمنة صحياً وتفتقد إلى الرعاية الصحية الأساسية، ويتعرض وأحداً من بين كل طفلين إلى خطرًا كبيرًا من الحرمان المتعدد في التعليم والصحة، مما يُساهم في سهولة الإصابة بمختلف الأمراض المُعدية في أوقات العمل إلى جانب سهولة نشرها في المجتمع عن طريق الاختلاط بأطفال آخرين، مما يعود بتأثيرات سلبية على الأمن المجتمعي ككل(ILO & UNICEF, 2020)، وقد أشارت دراسة مشتركة لوزارة الصحة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العام ٢٠١٠، وجد أن (٥٥%) من الأطفال العاملين الذين يعملون في المناطق الريفية يتعرضون للإصابات الجلدية المتعددة، وأن هؤلاء الأطفال يأتون إلى المستشفى عند تأزم حالتهم الصحية، مما يدل على احتمالية وجود عدد اكبر من الأطفال العاملين المصابين بالأمراض لم يتمكنوا من الوصول إلى المستشفى(سكرتارية رسم سياسة حماية الطفل في العراق ٢٠٢٣، ٢٣).

٤- التأثير الاقتصادي:

أ- ارتفاع نسب البطالة بين البالغين وزيادة الطلب على عمل الأطفال: أن زيادة الطلب على عمل الأطفال من قبل أصحاب العمل يعود إلى تدني الأجور التي يتقاضوها مقارنة بالبالغين مقابل ساعات طويلة من العمل المستمر، إلى جانب سهولة السيطرة عليهم، الأمر الذي يجعل منهم خياراً رخيصا في الصناعات التقليدية والهامشية مثل حياكة السجاد، التسول المنظم، الصناعات اليدوية(الربيعي ٢٠١١، ٢١)، في هذا الصدد يُشير تقرير نُشر عن منظمة اليونيسف في العام ٢٠٢٣ إلى أن (٥%) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (١٤-٥) عامًا في العراق منخرطون في عمالة الاطفال، مع ارتفاع المعدلات بين الاطفال الذين يعيشون في آسر منخفضة الدخل وفي المناطق الريفية الفقيرة نتيجةً لكثرة الطلب على تشغيل الأطفال.(United Nations – Iraq 2023).

ب- توسيع سياسة الاقتصاد غير الرسمي: وذلك نتيجةً لتركّز معظم عمل الأطفال في مهن مختلفة مثل الورش الميكانيكية، الطابوق، جمع النفايات، والبيع المتجوّل، في ظل عدم خضوع هذه القطاعات للضرائب أو لأنظمة الحماية الاجتماعية، وقد أشار تقرير وزارة العمل الأمريكية حول أسوأ أشكال عمل الأطفال في العراق لعام ٢٠٢٣، أن هنالك استغلال للأطفال في هذه الأنشطة الهامشية وأن هذا لا يُفقد الدولة إيرادات مالية فحسب، بل ينقل أيضاً التكاليف المتعلقة بالرعاية الصحية والاجتماعية إلى الحكومة، مما يزيد العبء على الموازنات العامة .U.S) Department of Labor 2023)، ويُشير تقرير صادر عن منظمة اللجنة الدولية للإنقاذ (IRC) في العام ٢٠٢٢ أن هنالك (٩٠%) من الأسر في شرق الموصل لديها طفل عامل واحد على الأقل، وأن أكثر من نصف هؤلاء الأطفال يفتقرون لوثائق ثبوتية كالهوية ويعملون في بيئات غير أمنة، مما يجعلهم بدائل

رخيصة للعمال النظاميين ويوسع من استنزاف البُنية الاجتماعية الرخوة في مرحلة ما بعد النزاع.(UNESCO & European Union 2019)

الخاتمة والاستنتاجات:

خلص البحث إلى أنّ ظاهرة عمالة الأطفال في العراق تمثل انعكاسًا متجذرًا للأزمات البنيوية التي شهدها البلد منذ عقود، والتي تراوحت بين الحروب، والعقوبات الاقتصادية، وانهيار مؤسسات الدولة بعد العام ٢٠٠٣، ضعف الآليات القانونية والمؤسسية المعنية بحقوق الأطفال، أن هذه التحولات أفرزت بيئة اجتماعية واقتصادية أتسمت بالهشاشة، تمثلت بارتفاع نسب الفقر والبطالة وتراجع مستويات التعليم والخدمات الأساسية، وتصاعد أعمال العنف على يد التنظيميات الإرهابية، وهو ما دفع شرائح واسعة من الأسر إلى الاعتماد على أبنائها كمصدر دخل إضافي، الأمر الذي جعل من عمالة الأطفال ظاهرة بنيوية تتجاوز كونها مشكلة اجتماعية هامشية، واستناداً لما سبق يمكن إدراج أهم ما توصل اليه البحث من استنتاجات على النحو الآتي:

١- أن عمالة الأطفال في العراق تُمثل مشكلة بنيوية متجذرة، أي أنها ليست ظاهرة عابرة أو مرحلية، بل هي نتيجة تراكم أزمات سياسية، اجتماعية، أمنية، اقتصادية، تنامت بفعل الحروب، الحصار الاقتصادي، والانهيار المؤسسي بعد العام ٢٠٠٣.

٢- على الرغم من وجود قوانين تمنع تشغيل الأطفال، إلا أن قصور الآليات التشريعية والرقابية والسياسات الفعّالة أسهم في استمرار استغلال الأطفال في بيئات عمل خطرة وغير آمنة، ويظهر ذلك جلياً في ارتفاع نسب الأطفال العاملين في القطاع المُنظم (الرسمي)، الخاضع للمراقبة القانونية والمؤسسية.

٣- تمثل عمالة الأطفال تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني العراقي والتنمية المستدامة على المدى البعيد، لما تُخلفه من فقر، وإضعاف للموارد البشرية، وحرمان الأجيال من فرص التعليم.

٤- أن تدهور الوضع الاقتصادي بالإضافة إلى التفكك الأسري و ضعف البنية التعليمية وارتفاع معدلات التسرب المدرسي، كثرة النزاعات المسلحة وظروف عدم الاستقرار يمثلان أبرز الأسباب التي تغذي الظاهرة، والمحرك الرئيس وراء دفع الأسر إلى زج أطفالها في سوق العمل.

٥- أوضحت الدراسة وجود فروقات ملحوظة في نسب عمالة الأطفال بين المحافظات، تبعًا لدرجة الفقر، حدة التسرب المدرسي، طبيعة الاستقرار الأمني، والعوامل الاجتماعية، الأمر الذي يجعل هذه الظاهرة متعددة الأبعاد وليست موحدة على صعيد المجتمع العراقي.

٦- ترتبط عمالة الأطفال ارتباطًا وثيقًا بغياب الاستقرار الأمني وضعف منظومات الحماية والرعاية الاجتماعية، مما يجعل الظاهرة انعكاسًا صريحاً لضعف الدولة في إدارة الأزمات وحماية الفئات المهمشة في المجتمع.

٧- هنالك تباين ملحوظ في نسب عمالة الأطفال بين المحافظات وعبر الفترات الزمنية المذكورة، ويرتبط ذلك بضعف آليات الرصد والتوثيق والإحصاء لدى الوزارات والجهات الرسمية المسؤولة عن الظاهرة، وقد نتج عن هذا القصور فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي لحجم عمالة الأطفال في العراق وبين ما هو مُدرج في البيانات الإحصائية الرسمية، الأمر الذي ينعكس على دقة المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالظاهرة.

المصادر باللغة العربية:

١. الأمم المتحدة(الإسكوا). ١٩٨٧. السكان أصحاب النشاط الاقتصادي، المفاهيم وطرق القياس. نيويورك: الأمم المتحدة.
٢. البداينة ، ذياب موسى. ٢٠١١. الأمن الوطني في عصر العولمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٣. بدوي، أحمد زكي. ١٩٨٢. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. لبنان: مكتبة لبنان.
٤. جغدلي ، علي. ٢٠١٣. المشاكل الناتجة عن عمالة الأطفال. الجزائر: مجلة معارف.
٥. الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط. ٢٠١٢. مراقبة أوضاع النساء والأطفال – العراق، المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 4) التقرير الأولي. العراق: وزارة التخطيط.
٦. الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط. ٢٠١٨. مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات ٢٠١٤ -٢٠١٧. العراق: مديرية الحسابات القومية في وزارة التخطيط.
٧. الجهاز المركزي للإحصاء(اليونيسف). ٢٠١٨. المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-6) للعام ٢٠١٨. العراق: الجهاز المركزي للإحصاء.
٨. الجهاز المركزي للإحصاء(اليونيسف). ٢٠١٩. تقرير نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات ٢٠١٨، الجزء الأول. العراق: الجهاز المركزي للإحصاء.
٩. الجهاز المركزي للإحصاء. ٢٠٢٣. إحصاءات السكان، المجموعة الإحصائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣. العراق: وزارة التخطيط.
١٠. جواد، دنيا. ٢٠١١. الإرهاب في العراق دراسة في الأسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لأسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية. مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد.كلية العلوم السياسية.
١١. حسن ، حميد فاضل. ٢٠١٥. الهوية الوطنية العراقية: أزمات الماضي والحاضر الأسباب والمعالجات. . مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد.كلية العلوم السياسية.
١٢. حسين، أحمد خضير. ٢٠٢١. المخاطر الاجتماعية لتسول الأطفال في العراق. العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
١٣. حكمت ،منى حمدي. ٢٠٢١. الفكر المتطرف وآليات التصدي له داخليًا: العراق أنموذجًا. مجلة قضايا سياسية. جامعة النهرين.كلية العلوم السياسية.
١٤. خضير ، ليلى بديوي. ٢٠١٨. عمالة الأطفال: هل من حد لتناميها في العراق؟ العراق: شبكة الاقتصاديين العراقيين.
١٥. خليفه ، رنده طارق. ٢٠٢٥. الأطفال المتسولون: الأسباب والآثار الاجتماعية دراسة ميدانية في مركز مدينة الرمادي. الأنبار: مجلة دراسات المستدامة.
١٦. الدراجي، رفاه عبد العظيم. ٢٠١٨. السياسات العامة للأمن الوطني لمكافحة الإرهاب. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
١٧. الدويري ، فايز محمد. ٢٠١٣. الأمن الوطني. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
١٨. الربيعي، دنيا جليل إسماعيل. ٢٠١١. الأطفال وعملهم في الشوارع. جامعة ديالى، كلية التربية.

١٩. السعيد ، ثامر عبد العزيز. ٢٠١٨. الإرهاب في العراق بين أسبابه الحقيقية وأبعاده الإقليمية. لبنان: مكتبة زين الحقوقية والأدبية.
٢٠. سكرتارية رسم سياسة حماية الطفل في العراق. ٢٠٢٣. تقرير عن واقع حماية الطفل في العراق. بغداد. الحكومة العراقية.
٢١. السيد أحمد، محمود أحمد. ٢٠١٠. دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع. مصر: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها.
٢٢. صندي، وفاء. ٢٠٢٢. مرتبطات بداعش: تحديات العودة وإعادة الإدماج للنساء والأطفال. العراق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٢٣. غالب، تبارك راضي. ٢٠٢٢. دور قوات الحشد الشعبي في حفظ السلام في مناطق ما بعد النزاع (دراسة حالة نينوى . جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
٢٤. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. ٢٠١٢. تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢. العراق: اللجنة الوطنية للسياسات السكانية.
٢٥. محمود، رزكار عكيد. ٢٠٢٣. تحديات إدارة مخاطر أطفال تنظيم داعش الإرهابي في العراق. كلية الحرب، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية.
٢٦. المرصد الاقتصادي للعراق . ٢٠٢١. مواجهة تحديات الاقتصاد السياسي. واشنطن: مجموعة البنك الدولي، متوفر على الرابط: https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview?utm_source . تاريخ الدخول (١٢/٥/ ٢٠٢٥)
٢٧. مركز سياسات التعليم والبيانات (EPDC). ٢٠١٨. الملف الوطني للتعليم – العراق.واشنطن .
٢٨. المفوضية العليا لحقوق الإنسان. ٢٠١٤. التقرير السنوي الشامل الأول حول أوضاع حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٣. بغداد.
٢٩. منظمة الاستغلال الجنسي للأطفال في السياقات الإنسانية(ECPAT). ٢٠٢٤ . دعوة لاجتهادات دقيقة ومنسقة ومرجعية للسياق تجاه الأشكال المعقدة لاستغلال الأطفال جنسيًا في السياقات الإنسانية: دراسة حالة - إقليم كردستان العراق. بانكوك.
٣٠. وزارة التخطيط. ٢٠١٨. تقرير خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢. العراق.
٣١. وزارة العمل الأمريكية. ٢٠٢٣. استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام ٢٠٢٣-العراق. واشنطن.
٣٢. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ٢٠٢٣. العمل تبحث وضع الأطفال المحتجزين بقضايا الأمن القومي ووقايتهم من المخاطر. بغداد: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
٣٣. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ٢٠٢٤. التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤. بغداد: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Al-Badainah, Dhiab Mousa. 2011. National Security in the Era of Globalization. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.
2. Al-Daraji, Rafah Abdul-Azim. 2018. Public Policies of National Security to Combat Terrorism. Amman: Dar Amjad for Publishing and Distribution.
3. Al-Duwairi, Fayez Muhammad. 2013. National Security. Amman: Dar Wael for Publishing and Distribution.
4. Almohammad, Asaad. 2018. ISIS child soldiers in Syria: The Structural and Predatory Recruitment, Enlistment, Pre-Training Indoctrination, Training and Deployment. The Hague: International Center for Counter-Terrorism.
5. Al-Rubaie, Donia Jalil Ismail. 2011. Children and Their Work in the Streets. University of Diyala, College of Education.
6. Al-Saeed, Thamer Abdul-Aziz. 2018. Terrorism in Iraq: Between Its Real Causes and Its Regional Dimensions. Lebanon: Zain Legal and Literary Library.
7. Badawi, Ahmad Zaki. 1982. Dictionary of Social Science Terms. Lebanon: Librairie du Liban.
8. Bureau of International Labor Affairs. 2006. Country Profile: Iraq – Incidence and Nature of Child Labor. Washington: U.S. Department of Labor.
9. Central Organization for Statistics (UNICEF). 2018. Multiple Indicator Cluster Survey (MICS-6), 2018. Iraq: Central Organization for Statistics.
10. Central Organization for Statistics (UNICEF). 2019. Report on the Results of the Multiple Indicator Cluster Survey 2018, Part One. Iraq: Central Organization for Statistics.
11. Central Organization for Statistics, Ministry of Planning. 2012. Monitoring the Situation of Women and Children – Iraq, Multiple Indicator Cluster Survey (MICS 4), Preliminary Report. Iraq: Ministry of Planning.
12. Central Organization for Statistics, Ministry of Planning. 2018. Statistical Indicators on the Economic and Social Situation in Iraq for the Years 2014–2017. Iraq: Directorate of National Accounts, Ministry of Planning.

13. Central Organization for Statistics. 2023. Population Statistics, Statistical Group 2022–2023. Iraq: Ministry of Planning.
14. Child Soldiers International. 2008. Child Soldiers Global Report 2008 – Iraq. London: Child Soldiers International.
15. ECPAT International. 2024. Call for Accurate, Coordinated and Context-Specific Efforts Regarding the Complex Forms of Sexual Exploitation of Children in Humanitarian Contexts: Case Study – Kurdistan Region of Iraq. Bangkok.
16. Education Policy and Data Center (EPDC). 2018. National Education Profile – Iraq. Washington.
17. El-Sayed Ahmed, Mahmoud Ahmed. 2010. The Role of Social Work in Confronting the Phenomenon of Street Children. Egypt: Higher Institute of Social Work, Benha.
18. European Union Agency for Asylum (EUAA). 2021. Country Guidance: Iraq – Child Labor and Child Trafficking. Luxembourg: EUAA.
19. Ghalib, Tabarak Radi. 2022. The Role of the Popular Mobilization Forces in Peacekeeping in Post-Conflict Areas (Case Study: Nineveh). University of Baghdad, College of Political Science.
20. Global Coalition to Protect Education from Attack (GCPEA). 2016. 3.6 Million Children Now at Risk from Increasing Violence. New York: UNICEF.
21. Hamed, Muntasser Majeed. 2022. Hybrid Regimes: An Overview. IPRI Journal 22, no.1.
22. Hameed, Muntasser Majeed. 2020. Political Structure and the Administration of Political System in Iraq (post-ISIS). Questions Políticas 37, no. 65.
23. Hameed, Muntasser Majeed. 2022. State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003. Politeia 104, no. 1.
24. Hassan, Hamid Fadhil. 2015. Iraqi National Identity: Crises of the Past and Present – Causes and Remedies. Journal of Political Science, University of Baghdad, College of Political Science.
25. Hikmat, Mona Hamdi. 2021. Extremist Thought and Mechanisms for Confronting It Domestically: Iraq as a Model. Political Issues Journal, Al-Nahrain University, College of Political Science.
26. Hussein, Ahmad Khudair. 2021. The Social Risks of Child Begging in Iraq. Iraq: Al-Bayan Center for Studies and Planning.
27. ILO & UNICEF. 2020. Joint statement by ILO and UNICEF on World Day Against Child Labour. Geneva: ILO.

28. International Labor Organization (ILO). 2019. Decent Work Country Program – Iraq: Recovery and Reform 2019–2023. Geneva: ILO.
29. International Labor Organization. 2024 .What is Child Labour?. (Accessed May 12, 2024), Available at: https://www.ilo.org/topics/child-labour/what-child-labourm.
30. International Labour Organization. 2019. Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182). Geneva: ILO.
31. International Organization for Migration (IOM). 2006. Iraq Displacement 2006 Year in Review. Geneva.
32. International Rescue Committee (IRC). 2023. High child labor rates in Iraq continue to disrupt children's education, childhood, and basic rights. New York: IRC.
33. Iraq Economic Monitor. 2021. Confronting Political Economy Challenges. Washington: World Bank Group. Available at: https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview?utm_source . Accessed (12/5/2025).
34. Iraq People.2025." The World Factbook 2006, Theodora.com, (Accessed July 30, 2025) . Available at: https://theodora.com/wfb2006/iraq/iraq_people.html
35. Iraqi High Commission for Human Rights. 2014. The First Comprehensive Annual Report on the Human Rights Situation in Iraq for 2013. Baghdad.
36. Jabbar, Furqan Adil & Khalaf ,Hussein Mezher. 2024. Colombia: Assessing The Roles of The European Union in Conflict Resolution and Peace Building. Colombia: Conflict Studies Quarterly.
37. Jaghadli, Ali. 2013. Problems Resulting from Child Labor. Algeria: Maaref Journal.
38. Jawad, Donia. 2011. Terrorism in Iraq: A Study of the Real Causes – An Analytical Study of the Social and Political Variables of Terrorism in Iraq. Journal of Political Science, University of Baghdad, College of Political Science.
39. Khalifa, Randa Tariq. 2025. Begging Children: Causes and Social Effects – A Field Study in the Center of Ramadi City. Anbar: Journal of Sustainable Studies.
40. Khudair, Layla Badiwi. 2018. Child Labor: Is There a Limit to Its Growth in Iraq? Iraq: Iraqi Economists Network.

41. L'Osservatorio . 2020. Research Centre on Civilian Victims of Conflicts. UN Report Reveals Horrifying Crimes against Children in Iraq. Italy.
42. Macrotrends. 2025. Iraq Unemployment Rate 1991–2024. United States: Macrotrends. Available at: https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/irq/iraq/unemployment-rate.
43. Mahmoud, Rizgar Akeed. 2023. Challenges of Managing Risks of ISIS Children in Iraq. War College, University of Defense for Military Studies.
44. Middle East Institute (MEI). 2020. Starting with Children: The Number of Child Soldiers in the Middle East Doubled in 2019. Washington: MEI.
45. Ministry of Iraq Education. 2022. National Vision for Public Education Reform in Iraq 2022–2031. Baghdad: Ministry of Education.
46. Ministry of Labor and Social Affairs. 2023. Labor Examines the Situation of Children Detained in National Security Cases and Protects Them from Risks. Baghdad: Ministry of Labor and Social Affairs.
47. Ministry of Labor and Social Affairs. 2024. Annual Report 2022–2023–2024. Baghdad: Ministry of Labor and Social Affairs.
48. Ministry of Planning. 2018. National Development Plan Report 2018–2022. Iraq.
49. National Committee for Population Policies. 2012. Analysis of the Population Situation in Iraq 2012. Iraq: National Committee for Population Policies.
50. Secretariat for Drafting Child Protection Policy in Iraq. 2023. Report on the Reality of Child Protection in Iraq. Baghdad: Government of Iraq.
51. Sindi, Wafaa. 2022. Affiliates of ISIS: Challenges of Return and Reintegration for Women and Children. Iraq: United Nations Development Programme (UNDP).
52. The Borgen Project. 2021. 10 Countries That Use Child Soldiers. United States: Borgen Project.
53. U.S. Department of Labor. 2023. Findings on the Worst Forms of Child Labor: Iraq. Washington.
54. U.S. Department of Labor. 2023. Findings on the Worst Forms of Child Labor 2023 – Iraq. Washington.

55. UNESCO & European Union. 2019. Assessment of the Labor Market & Skills Analysis. Baghdad: Ministry of Planning, Central Statistical Organization.
56. UNICEF. 2014. Out of School Children Report - Iraq. Baghdad: UNICEF.
57. UNICEF. 2019. Country Office Annual Report – Iraq. Baghdad: UNICEF.
58. United Nations - Iraq. 2023. Ending Child Labor in Iraq. Baghdad: UNAMI.
59. United Nations (ESCWA). 1987. Economically Active Population: Concepts and Methods of Measurement. New York: United Nations.
60. United Nations Iraq. 2021. Deep inequality continues to shape the lives of children in Iraq. Baghdad: United Nations.
61. Vale, Gina. 2018. Cubs in the Lion's Den: Indoctrination and Recruitment of Children within Islamic State Territory. London: International Center for the Study of Radicalization.
62. World Bank Group. 2018. Iraq Economic Monitor: From War to Reconstruction and Economic Recovery – With a Special Focus on Energy Subsidy Reform. Washington: World Bank.
63. World Bank. 2006. Iraq Population Pyramid - 2018. 2018. Rebuilding Iraq: Economic Reform and Transition. Washington: World Bank. Available at: PopulationPyramid.net.
64. World Bank. 2014. The Unfulfilled Promise of Oil and Growth: Poverty, Inclusion, and Welfare in Iraq, 2007–2012. Washington: World Bank.
65. World Bank. 2018. Poverty & Equity Brief – Iraq (2017-2018) SWIFT survey. Washington: World Bank.
66. World Bank. 2021. Iraq Economic Monitor – 2021: Confronting Political Economy Challenges. Washington.
67. World Bank. 2023. World Development Indicators (WDI). Washington: World Bank.
68. World Bank. 2025. Population, Total – Iraq. Available at: https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IQ (Accessed July 30, 2025),